

الفيدرالية | FEDERATION  
الديمقراطية | DEMOCRATIQUE  
للشغل | DU TRAVAIL

الفيدرالية الديمقراطية للشغل  
المكتب المركزي الفيدرالي  
الدار البيضاء

الدار البيضاء في 22 يونيو 2010

السيد المحترم  
رئيس اللجنة الاستشارية للجهوية

الموضوع : تصور ومقترحات الفيدرالية الديمقراطية للشغل  
في موضوع الجهوية الموسعة

رقم الإرسال : 10/362

المراجع : مراسلتكم رقم كدر 10/300 بتاريخ 02 يونيو 2010

تحية واحتراما،

وبعد، علاقة بالموضوع المشار إليه في المرجع أعلاه، يتشرف المكتب

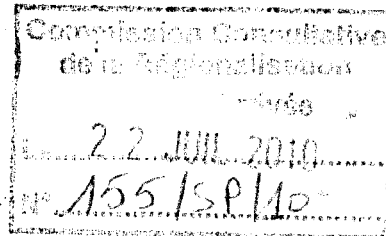
المركزي للفيدرالية الديمقراطية للشغل بأن يوافقكم بتصور ومقترحات

الفيدرالية الديمقراطية للشغل في موضوع الجهوية الموسعة.

وتقبلوا السيد الرئيس، فائق التقدير والاحترام.

الكتاب العام

عبد الرحمان العزوي





الفيدرالية | FEDERATION  
الديمقراطية | DEMOCRATIQUE  
للشغل | DU TRAVAIL

الفيدرالية الديمقراطية للشغل  
المكتب المركزي الفيدرالي  
الدار البيضاء

## تصور ومقترحات الفيدرالية الديمقراطية للشغل حول موضوع الجهوية الموسعة

تقديم : إن الفيدرالية الديمقراطية للشغل من موقعها كمركزية نقابية فاعلة في المجال الاجتماعي ومؤطرة لجزء من الشغيلة المغربية وفق منظور حديث يتوخى الاشتغال داخل بنية نقابية بمواصفات المؤسسة المتكاملة المعتمدة في تدبير شؤونها على الديمقراطية الداخلية والاستقلالية والعمل من أجل خلق التراكمات الضرورية لبناء الدولة الحديثة في إطار مجتمع ديمقراطي حديثي، تنتظر إلى مشروع الجهوية الموسعة نظرة استراتيجية وليس ظرفية، وتعتبرها مدخلا حقيقيا للبناء الديمقراطي وصياغة جديدة لمفاهيم السلطة واللامركزية واللامركز والتضامن الاجتماعي، والديمقراطية المحلية وفق ما تعارفت عليه المجتمعات الديمقراطية الحديثة.

لذلك فإننا في الفيدرالية الديمقراطية للشغل نعتبر أن خطاب صاحب الجلالة ليوم 03 يناير 2010 بمراكش حول الإعلان عن ورش الجهوية الموسعة، يؤسس لهذا الأفق ويروم أن تندرج السياسة الإصلاحية لبلادنا في هذا السياق، إذ أن الإصلاح الجهوي حسب جلالته يعد "اختيارا واضحا من أجل تحديث هياكل الدولة" وهو كذلك "مقدمة لدينامية جديدة من أجل إصلاح مؤسسي عميق".

### تحديث هياكل الدولة :

إن مشروع الجهوية الموسعة والذي عين صاحب الجلالة لجنة استشارية لتحديد ملامحه بالتشاور مع مكونات الأمة، يفترض إصلاح كل المجالات الضرورية لنجاحه، باعتبار أن الأمر لا يعني مسألة ظرفية أو تقنية وإنما يعني صياغة متعدد في إطار الوحدة، لأنه يتجاوز الإصلاحات الإدارية والإجراءات التقنية، باعتباره تغييرا هيكليا يستدعي مراجعة شاملة للعلاقة بين السلطة المركزية والوحدات الترابية، واللامركزية واللامركز في شكلها الحالي، ويستدعي أيضا إعادة النظر في الدولة والوحدات المحلية المنتخبة والتوزيع الفعال والناجع لمسؤوليات التقرير والتنفيذ والمراقبة، والاعتماد على منهجية التفاوض والتعاقد والمراقبة الديمقراطية للسلط والاختصاصات وإقرار آليات ناجعة للمراقبة والتقييم.

لذلك فإن مشروع الجهوية الموسعة الكفيل بجعل بلادنا تحقق انطلاقة جديدة في توجهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتتجاوز التعثرات التي تعرفها المرحلة خاصة في تدبير المجال السياسي، نرى أن عليه أن يستهدف الأفق التالية :

### 1. توسيع المشاركة السياسية وتقوية الديمقراطية المحلية :

لاشك أن جهوية بالمواصفات التي أسلفنا ستكون قادرة على الاختلالات التي يشهدها نظام اللامركزية واللامركز وكذلك مصلحة المواطن مع السيلسة ومع المؤسسات السياسية المحلية، وذلك يقتضي :

- إصلاح نظام اللامركزية الحالي وإقرار نظام اللامركز الموسع باعتبارها إحدى المداخل الأساسية لإصلاح وتحديث هيكل الدولة.
  - إقرار نظام الاقتراع المباشر يتسم بكل المواصفات الديمقراطية في جميع مكونات مراحل المسلسل الانتخابي للجهة.
  - إصلاح دستوري للمقتضيات المتعلقة بالجهة.
  - إعادة النظر في العلاقة بين الجهة والوحدة الترابية الممثلة للدولة (الوالي).
  - الالتزام بالتضامن، فالانتمية الجهوية لن تكون متكافئة وذات طابع وطني إلا إذا قامت على تلازم توزيع السلطات بين المركز والجهات وإيجاد آليات ناجعة للتضامن المجدد للتكامل والتلاحم بين الجهات.
  - اعتماد التناسق والتوازن في الصلاحيات والإمكانات، وتقادي تداخل الاختصاصات أو تضاربها.
  - التدقيق القانوني والتفصيلي لاختصاصات المجلس الجماعي، المجلس الإقليمي (أو مجلس العمال) والمجلس الجهوي.
  - الرفع من نسبة مداخل الضريبة على القيمة المضافة للجهات على أساس معايير واضحة وشفافة وموضوعية للتوزيع مع إعطاء الأولوية للجهات الأكثر هشاشة.
- ### 2. الجهات فضاءات للتكامل الاقتصادي :

أثبتت التجارب في البلاد التي انتهجت نظام الجهوية أن النجاعة الاقتصادية للبلاد تقتضي أن يكون هناك تكامل اقتصادي بين الجهات.

لذلك فإن التقطع المرتقب للجهات مطالب بتجاوز التخوفات التقليدية والتي تتأرجح بين السياسي والتقني واللغوي وينتج إلى تحقيق التوزيع المتكافئ للسكان والأنشطة الاقتصادية على مختلف الجهات والرفع إلى أبعاد

حد ممكن من القدرة على استثمار الإمكانيات المحلية البشرية، والطبيعية وتسخيرها لخدمة الجهة برمتها.

إن ضرورة التمتع بنفس الامتيازات الاقتصادية والخدماتية أينما كان موطن استقرار المواطن، حق من حقوق الإنسان مما يفرض بذل كل الجهود من أجل إخراج تصور جهوي يستجيب لهذا الطموح.

كما أن بعض الشروط التي تضمن نجاعة التقطيع الجهوي تكمن في القدرة على أن تتوفر كل جهة على مدينة كبرى تعد مركزا لشبكة من المدن المتوسطة والصغيرة، ومرتبطة اقتصاديا بالمدن الكبرى لباقي الجهات، ولها أفاق الارتباط بالمدن العالمية الداخلة في نطاق المراكز الاقتصادية الدولية. ونظرا لتوفر بلادنا على مجال بحري شاسع ومشروع، فمن الأتبع أن يكون لكل جهة منفذ على البحر يعزز المجال البري في تدفق البضائع والخدمات وأيضا تعزيز اقتصادها بالثروات البحرية.

### 3. الجهة فضاء للتضامن والتماسك الاجتماعي :

لاشك أن فضاءا جهويا في إطار مؤسسي واضح، يسمح للسكان بالمساهمة المباشرة في إقرار المؤسسات المحلية المنتخبة، ويمكنهم من المساهمة في القرار الجهوي، سيمكن من جعل فضاء الجهة فضاء للتضامن بين كل مكوناتها، وإقرار سياسة جهوية تروم خلق التنمية الاقتصادية لمعالجة الاختلالات التي تشكو منها الجهة خاصة في المجال الاجتماعي، بمواجهة الخصائص التي تشكو منها المرافق الاجتماعية الضرورية لتحسين مؤشرات التنمية البشرية، ومعالجة الإشكالات التي تطرحها الهشاشة الاجتماعية في مظاهرها المختلفة من بطالة و فقر وسكن غير لائق وتسول.

كما أن الجهة التي تفتح الأفاق لأبنائها في المجتمع المدني وتقطع مع المخاوف التي تغذيها الاعتبارات السياسية ووضعت جانبا الهواجس الأمنية، فإن الاقتصادي الاجتماعي المتضامن سيجد الشروط الملائمة لنموه وتطوره ليشكل اللحمة الضرورية لكل تماسك اجتماعي، معزز بقدرة الجهة على ضمان مستوى مناسب من التربية والتكوين والتطبيب والسكن والتشغيل.

كما أن الجهة التي تفتح الأفاق لأبنائها في المجتمع المدني وتقطع مع المخاوف التي تغذيها الاعتبارات السياسية ووضعت جانبا الهواجس الأمنية، فإن الاقتصادي الاجتماعي المتضامن سيجد الشروط الملائمة لنموه وتطوره ليشكل اللحمة الضرورية لكل تماسك اجتماعي، معزز بقدرة الجهة على ضمان مستوى مناسب من التربية والتكوين والتطبيب والسكن والتشغيل.

### 4. الجهة فضاء لإبراز النخب الجهوية :

عكس ما هو عليه الأمر حاليا، المتمثل في النظام الممركز، والذي جعل كل النخب تتركز في الحواضر الأساسية للبلاد وخاصة الرباط والدار البيضاء وتسيبا ببعض المدن كفاس ومراكش، فإن الجهة في التصور المرتقب يجب أن تمتلك كل مواصفات استقطاب النخب، ليس بمنطق الانتماء إلى المنطقة أو إلى ثقافة الجهة، وإنما بالمشاريع التي ستطرحها الجهة لنموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وقدرة هذه المشاريع على إغراء

النخب للمساهمة فيها.

كذلك فإن التراكمات التي ستحققها الجهة في مجال التنمية والتي ستفرزها آليات التماسك والتضامن الاجتماعي ستكون قادرة على إفراز نخب محلية في إطار المشاريع التنموية الجهوية.

كما أنه إذا تحققت المواصفات السياسية للجهة كما أسلفنا سابقا، فإن نخبة سياسية جهوية ستبرز إلى الوجود بهدف تحسين الأداء السياسي للجهة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وأيضا في إطار التنافس الديمقراطي بين المشاريع والتصورات لتدبير الجهة.

#### 5. الجهة كممثل لتنمية فرص الشغل :

إن مشروع الجهوية الموسعة الذي نريده لبلادنا مشروع متكامل، من أجل أن تأخذ بلادنا مكانتها بين الأمم ومن أجل نموها وتطورها. ولكن من أجل ضمان العيش الكريم لأبنائها.

لذلك فإن الإطار المؤسسي الجيد، والتكامل الاقتصادي بين الجهات والتوازن في توزيع المجال والثروات والإمكانات البشرية، كلها عوامل ستمكن الجهة من الدخول في دينامية تنموية، ستكون بالضرورة منتجة لفرص الشغل، إذ أن الجهة ستصبح فضاءا جاذبا للاستثمارات الداخلية والخارجية، مما يحتم ديمقراطية علاقات الشغل واحترام القوانين المؤطرة لعالم الشغل وإدماج الاقتصاد غير المهيكل، ومحاربة ظواهر التهميش والإقصاء، إن جهة بهذه المواصفات، لا شك أنها ستكون مشتلا حقيقيا لتطوير الاقتصاد وخلق فرص الشغل والقضاء على البطالة.

#### 6. الجهوية الموسعة تدعم الوحدة الترابية :

إننا في الفيدرالية الديمقراطية للشغل نؤمن أن مشروع الجهوية الموسعة يجب أن ينبع من اجتهادنا الوطني المشترك، وأن يكون انعكاسا لواقعا مغربي ولحاجتنا الوطنية. في تناسق مع المبادئ الديمقراطية والإنسانية الكونية، والتشبت بمقدسات الأمة وثوابتها ووحدة الدولة والوطن والتراب.

من هذا المنطلق فإن إقرار الجهوية الموسعة سيكون آلية ديمقراطية واقتصادية واجتماعية للحسم النهائي في النزاع المفتعل حول أقاليمنا الجنوبية، إذ أن الجهوية ستشكل آلية مؤسسية للتوازن بين المجالات والمساواة بين المواطنين من خلال إشراكهم في تدبير شؤونهم المحلية والجهوية. ويسمح بإيجاز مهام مؤجلة تخص التقدم في توحيد القضاء المغربي الذي لا مفر من تحقيقه للتجاوب مع مطامح شعوبنا بالمنطقة ويستجيب لإكراهات علاقاتنا مع الشريك الأوروبي، ويدلل الصعوبات أمام علاقات أقوى بالقضاء المتوسطي ككل.

